http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1541) السنة السادسة - الثلاثاء (23) حزيران 2009

مواطنون يدعون الى تحسين مفردات البطاقة التموينية

موظفون مشمولون: قرار الحجب يحقق جدوى اقتصادية اذا لم يطبق عشوائياً

بغداد / كريم محمد حسين

أثار القرار الحكومي الخاص بحجب البطاقة التموينية عن كبار الموظفين ردود افعال متباينة من قبل اوساط حكومية واخرى شعبية في وقت عدها بعض المراقبين تحمل بعداً دعائياً مع بدء العد التنازلي لموعد الانتخابات البرلمانية العامة.

(المدى) استطلعت آراء بعض المشمولين بهذا القرار حيث يقول فلاح شرهان موظف حكومي : ان المشكلة ليست في القرار بل بتطبيقه واذا طبق فانه لايلبي أي حاجة من حاجاتنا ولايؤدي الى تحسين نوعية المواد الموجودة في المفردات طالما الفساد موجود فانهم يعطونها باليد اليمنى ويأخذونها باليد اليسرى واعتقد هذا القرار هو بمثابة ذر الرماد في العيون عيون الفقراء الذين سيتوجهون يوما الى الانتخابات واعتقد انها خطوة غير موفقة اذا كانت ترمي الى ذلك.

اما صفاء بدر مدير عام البريد والتوفير فيقول :اعتبر هذا القرار والمقترح انه قرار يحقق جدوى اقتصادية إذا وضعت له خطة وان لا يكون عشوائيا وان لا يكون دعائيا فقط كون هذا الإجراء قد عمل به منذ القدم وخصوصا في صدر الإسلام عندما كانت أبواب بيت مال المسلمين مشرعة إمام الفقراء فقط وليس للتجار والميسورين إذن إذا كان هذا القرار على هذا النحو فأنه قرار جيد وكلنا نعمل على إنجاحه لأنه بالتالي يلبي حاجات كثير من الناس وأولها زيادة الحصة وتحسين نوعيتها وذلك ينعكس على الغالبية الفقيرة التي هي بأمس الحاجة إلى الحصة المتكاملة و ينعكس أيضا على الأسعار في أسواق المواد الغذائية وهنا اعني مسألة الاكتفاء.

ويرى سالم داوود صافي بدرجة مدير أقدم مشمول بحجب البطاقة التموينية إنا أول من يطبق مثل هكذا قرار إذا كان يصب في مصلحة الفقير ويؤدي إلى تحسين نوعية المواد ويلجم الأسعار الجامحة في السوق لأني أرى حاليا إن مفردات البطاقة التموينية شبه معدومة إما نوعيتها فرديئة و حتى الفقير لا يريد استلامها وأحيانا يقايضها بمادة مستوردة جيدة كونها لا تصلح للاستهلاك أو غير جيدة.

ويؤكد ظافر صبحي وكيل مواد غذائية: اذا طبق هذا القرار وعمل به فعلا فأنه قد يؤدي الى تحسين مفردات البطاقة التموينية التي طالما اخجل من استلامها من الناقل وتسليمها الى المواطن ناهيك عن التعليقات والظنون الكثيرة التي تحاصر المواطن حول النقص المتكرر في المفردات التي اغلبها غير جيدة واعود الى القرار فاقول من الممكن ان ينجح اذا ارادت الحكومة والوزارة ذلك.

وتتمنى جميلة محمد سلمان ربة بيت ان ينشط هذا التوجه بحجب البطاقة التموينية عن كبار الموظفين كونهم لايحتاجونها ونتمنى ايضا ان تحسن نوعية المواد اذا ما ضاعفت الحكومة عدد المفردات ونأمل ضبط الأسعار فهي في تصاعد مستمر ودخولنا ضعيفة ولانقوى على هذا الغلاء وشحة المادة التموينية ونرجو ان لا يكون هذا القرار لاغراض انتخابية لما يشاع هنا في الحي الذي نسكنه.

ويقول راضي محمد: لسنا بحاجة الى (روبنهود) يأخذ من الأغنياء ويعطي للفقراء بل نحتاج للعدالة في التوزيع وتوفير قوت الشعب والذي هومن اولويات أي حكومة وليس منّة يمن علينا بها هذا او ذاك ولانريد ان نتذكر ماكان يقدمه النظام السابق من مكرمات فهي لاتنطلي علينا ولذلك ندعو الحكومة لاعتماد الاجراءات الكفيلة بإنجاح هذه التجربة وتعويض مفردات البطاقة التموينية بفقرات اخرى او تحسين الحالية منها.

ويحث محمد حكمت صاحب محل حدادة الحكومة على الإسراع بتطبيق هذا القرار والذي سيكون بصالح الفقراء حسب ادعاء الحكومة وخصوصا ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين وهم كثر وعلى الحكومة إذا كانت جادة في ذلك القرار إن توضح الفوائد المرجوة منه كذلك التعليمات الخاصة وبدء تنفيذه لكني لا أرى الحكومة جادة بهذا القرار وربما فقاعة لا تلبث إن تنتهي مثل باقي فقاعات الحكومة السابقة. ويقول قيس علي حسين موظف: لا اعتقد انه قرار ناجح وماذا يعني حجب البطاقة التموينية عن الكبار وكم عددهم قياسا بعدد نفوس العراق فحصص هؤلاء المشمولين بالقرار ماهي الا نسبة لا تتجاوز الواحد بالمئة، ولذا فان القرار حسب اعتقادي لايجدي نفعا على العوائل الفقيرة.

من الواقع الاقتصادي

مفارقة مصرفية

عباس الغالبي

تهيمن المصارف الحكومية في العراق على ما نسبته ٩٧٪ من إجمالي موجودات المصارف عموما في وقت يتكون النظام المصرفي من ٦ مصارف حكومية فقط و٣٢ مصرفاً أهلياً وهي مفارقة حقا بالقياس الى عدد المصارف الأهلية نسبة الى الحكومية وبالرغم من ارتفاع رؤوس اموال المصارف الأهلية بالنسبة الى الحكومية فان نسبة موجودات الجهاز المصرفي التجاري تشير الى ٩٠٪ من موجوداته لدى المصارف الحكومية و٨٠٪ من الائتمان المقدم تحتكره تلك المصارف وهذا يعني ان المصارف الأهلية برغم ارتفاع رؤوس أموالها مازالت ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان وهذا مؤشر على فقدان الثقة في العلاقة المصرفية في عمل المصارف الأهلية وان هيمنة القطاع الحكومي المصرفي على حركة السوق المصرفية وبهذا الشكل اللافت للنظر بحاجة الى إعادة نظر والى إيجاد بيئة تشريعية تنظم العمل بين المصارف الحكومية و الأهلية على شكل يتيح المجال الرحب للقطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي سعيا لتقوية العمق المالي للبلاد وتفعيل النشاط المصرفي الصيرفي والاستثماري وان مصارف بهذا الحجم يمكن لها ان تؤدي دورا تنمويا كبيرا فيما اذا ارتقى أداؤها الى مستوى يوازي حجم الحركة الاستثمارية والتجارية المتوقعة في البلاد ويمكن للقطاع المصرفي الخاص والعام ان يرتقي الى مستوى يؤهله لإدامة العمل الصيرفي والمالي وبرغم البون الشاسع بين عمل القطاع المصرفي في العراق والدول العربية والأجنبية فان الكفاءة والخبرة المصرفية في العراق قادرة فيما اذا عززت بالتقنيات المصرفية الحديثة ان تتجاوز الأداء المصرفي الخارجي وهي ميزة تحسب لهذا القطاع العريق ولكن مفارقة بهذا النوع عدد مصارف أهلية يفوق أربع مرات مثيلاتها من الحكومية ورأسمال اكبر يقابله نشاط بحجم عكسي لا يوازي هذه المؤشرات هذا ما يتطلب إصلاح مصرفي كبير يشمل معالجة الاختلالات الهيكلية وإعادة النظر في رأسمال المصارف وتوفير بيئة قانونية تحقق انسيابية واضحة في حيثيات العمل المصرفي والاتيان بخطة تشغيلية جديدة كفوءة قادرة على تقديم خدمات حديثة واستخدام التقنية العالمية وتدريب الكوادر المصرفية ومعالجة البطالة المقنعة في المصارف واعتماد مقترح رابطة المصارف العراقية بتأسيس مصرف مختلط تساهم فيه المصارف الأهلية والحكومية وبعض المصارف الأجنبية وبرأسمال مناسب يعتمد ويراعي أسس الصيرفة الدولية التجارية والتقنيات المصرفية الحديثة ومن خلال هذه الاصلاحات والإجراءات يمكن للمصارف الأهلية وحتى الحكومية ان تساهم بنسب اعلى في النشاط المصرفي العام وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي وهذا كله يمكن ان يتأطر تحت عنوان الإصلاحات المصرفية والتشريعات القانونية التي تهيئ الأجواء المناسبة والمناخات الخصبة لقطاع مصرفي خال من المفارقات والاختلالات.

abbas.abbas80@yahoo.com

اقتصادي: دخول العمال الأجانب لن يؤثر على مستوى البطالة في العراق

المركز الإعلامي للبلاغ/ البصرة- مناف البصري

لوحظ في الآونة الأخيرة توافد المئات من العمال الأجانب للعمل في العراق وبجميع المجالات لاسيما بعد تحسن الأحوال الأمنية في اغلب المحافظات وانخفاض نسبة البطالة بشكل ملحوظ رغم وجود بطالة مقنعة وبشكل كبير. تزايد أعداد العمال الأجانب دعا بعض المراقبين للوضع العراقي إلى رفض هذا التوافد بظل وجود البطالة وآخرون لم يعارضوا هذا واعتبروه حالة صحية لاسيما أن مستويات الرواتب التي يتقاضاها الأجانب متدنية جداً. وأكد عبد الرضا الربيعي (محلل اقتصادي) ان دخول العمال الأجانب لن يؤثر على مستوى البطالة في العراق لان اغلب العمال الوافدين يتقاضون مايعادل ٢٠٠$ تقريبا وهذا الراتب لايمكن للعامل العراقي القبول به بظل ارتفاع الأسعار وتحسن مستوى المعيشة بشكل عام فعامل البناء العراقي يتقاضى اليوم بين ١٥-٢٥ ألف دينار عراقي وهو يلبي الحاجات اليومية للعوائل العراقية الصغيرة. من جانبه أعرب احمد عبد الله (أستاذ جامعي) عن استيائه البالغ عند رؤية العمال الأجانب وهم يعملون في العراق وعزى أسباب استيائه إلى تفاقم مشكلة البطالة داخل العراق بشكل مخيف حيث وصلت المؤشرات إلى أن نسبة البطالة في العراق اليوم هي ٤٠٪ تقريبا وهو مايجعل دخول العمالة الأجنبية خاطئاً حالياً فمن واجب الحكومة حل مشكلة البطالة أولا ثم السماح بتوافد العمال الأجانب اذا ما لزمت الحاجة لذلك. المواطنون اختلفوا في الآراء بين مؤيد ورافض لهذا الموضوع فالبعض تخوفوا من ازدياد حالات البطالة وآخرون اعتبروا الموضوع ليس بذي أهمية ولا يؤثر بأي شكل من الاشكال على المواطنين. وشددت مروة إبراهيم مواطنة من البصرة على حل مشكلة البطالة قبل إدخال العمالة الأجنبية وذكرت إن هناك حالات فقر كبيرة في العراق ونشاهد هذه الحالات بشكل يومي في الشارع العراقي وقالت (اليس من الأولى تشغيل العمال العراقيين وتخليصهم من العوز المالي بدلا من الأجانب).

من جانبه عبر المواطن عمار عبد الجبار عن فرحه بدخول العمال الأجانب واعتبرها خطوة نحو النهوض بالعراق للوصول إلى مصاف دول الجوار إلا انه لم ينس موضوع البطالة الموجود في العراق والذي اعتبر حل الموضوع من قبل الحكومة هو ضرورة قصوى لا يمكن التغاضي عنها. حسين عبد الله (عامل بناء) قال" دخول العمال الأجانب غير مؤثر حاليا نظرا لقلة عددهم ولكن إذا ما ازداد توافد هؤلاء العمال فسيؤثر بشكل سلبي من خلال ازدياد نسبة البطالة وأكد إن العامل العراقي لايستطيع العمل بمبلغ زهيد مثل الذي يتقاضاه العامل الهندي أو البنغلادشي فالمعيشة في العراق تتطلب دخلا جيدا بظل ارتفاع أسعار البضائع.

جدير بالذكر إن العمالة الأجنبية بدأت بالدخول للعراق قبل عام تقريبا بعد توقف دام ١٧ عاماً بسبب الأزمات الدولية وتردي الوضع الاقتصادي في العراق منذ بداية التسعينيات، ويذكر ان العمال الأجانب يأتون عن طريق شركات عراقية خاصة تأخذ منهم مبلغ ١٢٠٠$ مقابل الحصول على عقد عمل لمدة عامين في العراق يتلقون خلالها راتبا شهريا مقداره ٢٠٠ $ وهو مبلغ زهيد قياسا بمستوى دخل الفرد العراقي.

برلمانية: ضعف تنفيذ المشاريع في بغداد سببه قلة خبرات الجهات المنفذة

بغداد / المدى

عزت عضوة لجنة العمل والخدمات في مجلس النواب بشرى الكناني ضعف تنفيذ المشاريع الخدمية في بغداد الى قلة الخبرات من قبل الجهات المنفذة. وقالت الكناني لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أمس الاثنين: ان الشركات والمقاولين الذين منحت لهم عقود تنفيذ لا يمتلكون الخبرة الفنية المطلوبة والممارسة الكافية في تنفيذ المشاريع وكانت احد مقومات استفحال ظاهرة الفساد الإداري. وأضافت: ان النجاح الاقتصادي لايكون تلقائيا في العمل على الإطلاق، فهو يعتمد بشكل رئيسي على إدراك وفهم الشركة المنفذة التي منحت المقاولة المعنية لماهية المشروع وحسن تنظيمها للأمور، الا ان الواقع كشف عدم ضمان نجاح العمل بصورة مطلقة، لافتة الى ان غياب التخطيط ونقص التركيز وعدم الالتزام كانت سمة غالبية المشاريع. وحثت الكناني على التوجه الى الاستثمار المتخصص في مشاريع البناء والتطوير كالبرامج المعمول بها في دول المنطقة.

منظمة الشفافية تؤكد ان تقاريرها لا تعتمد الدراسات الحقيقية

بغداد/ وكالات

أقرت منظمة الشفافية الدولية بأن تقاريرها بشأن الفساد المالي والإداري في العراق تعتمد على تصورات واستبيانات شعبية وتقارير إعلامية، مؤكدة أن المؤسسة تفتقر لأية دراسة حقيقية تقوم بها منظمات المجتمع المدني داخل العراق حول موضوع الفساد. وأكدت منسقة برامج المنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمارا القمحاوي في حديث مع "راديو سوا" عدم توفر دراسة دقيقة بشأن مستوى الفساد في العراق. وأشارت القمحاوي الى أن المنظمة تقوم بتكليف مؤسسات استطلاع رأي بعمل استقصاء بشأن موضوع الفساد في الدول التي لا تمتلك فيها فروعا وبالذات العراق، مشيرة إلى أن تقارير المنظمة في ما يخص العراق "تخمينية تعتمد على تصور رجال الأعمال والأكاديميين" وآراء الجمهور حول نسبة الفساد في العراق. وأوضحت القمحاوي: أن تقرير المنظمة حول الفساد في العراق لهذا العام استند إلى استبيان للجمهور حول عدد المرات التي اضطروا فيها لدفع الرشوة. ووصفت القمحاوي محاولات الحكومة العراقية لمحاربة الفساد بالجادة، مشيرة في الوقت ذاته، إلى أن أمام الحكومة لا يزال هناك شوط طويل لتقطعه في هذا المجال. ونفت منسقة برامج المنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمارا القمحاوي وجود أية خطط لفتح مقر للمنظمة داخل العراق.

اقتصادي يقترح تقديم وحدات سكنية لتشجيع المستثمرين

بغداد/ (إيبا)

اقترح خبير اقتصادي تقديم وحدات سكنية كارباح للمساهمين الراغبين بالاستثمار في قطاع الاسكان وبناء الوحدات السكنية بهدف تشجيعهم على التنفيذ. وقال الدكتور نبيل السعيدي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أمس الاثنين: ان هذه الخطوة يمكن ان تسهم في حل ازمة المساكن التي بدأ يعانيها المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة، حيث لم يعط اي حل ستراتيجي لهذه المشكلة الخطيرة التي تمهد الى ارباك الامن الاجتماعي. وأضاف: ان السماح بشكل مطلق لبناء الشقق السكنية ذات الطوابق المتعددة تسهم في حل ازمة الاسكان والشح في العقارات التي أدت الى ارتفاع الاسعار بمعدلات عالية جدا، مبيناً: ان فرص الاستثمار مازالت لا تشجع المستثمرين للمضي قدما في دخول السوق العراقية والاستثمار فيها. وأشار السعيدي الى ان هناك انظمة جديدة لتنفيذ الوحدات السكنية ضمن التوجه العمراني الاكثر فائدة وهي خطط طبقتها دول المنطقة خاصة الخليجية، داعياً الى الإفادة منها وتغيير الاطار التقليدي لتنفيذ البنايات والمجمعات السكنية.

وتوقع السعيدي حصول انفجار سكاني على المدى البعيد ، مطالبا وزارة الاعمار والاسكان وهيئة الاستثمار بالتركيز على الاسر ذات الدخل المحدود الذين يسعون الى بناء منزل صغير يناسب قرض الاسكان الذي تمنحه الدولة. وحذر السعيدي من ظاهرة الانتشار العشوائي للوحدات السكنية وسط المساكن الموجودة ضمن التخطيط العمراني للمدن والمناطق.

تجدر الإشارة الى ان وزيرة الاعمار والاسكان بيان دزه يى اعلنت ان ازمة السكن من اصعب مايواجهه العراق خلال الفترة الحالية، داعية الى جذب الشركات المتخصصة ودعم القطاع الخاص لتشييد الوحدات السكنية.

مؤتمر يدعو الى تشكيل خلية أزمة لانتشال الواقع الزراعي في الكوت

بغداد/ المدى

أعلن في مدينة الكوت، عن تشكيل خلية أزمة لتذليل الصعوبات التي تواجه العملية الزراعية في المحافظة. وقال مصدر مطلع من مؤتمر زراعي عقد في الكوت باشراف فريق الاعمار الأمريكي، بحسب"راديو سوا": أقر المؤتمرون بضرورة إنشاء خلية أزمة تعالج موضوع الزراعة في المحافظة، يساهم فيها عدد من المختصين وأعضاء في البرلمان وأعضاء من مجلس المحافظة ودوائر الزراعة والري والبيطرة والمشتقات النفطية والكهرباء.

وأضاف المصدر: تتولى خلية الأزمة تمحيص المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي، ورفع هذه المشاكل والتوصيات والحلول إلى الحكومة المركزية لإيجاد حلول سريعة لمعالجة الأزمة الزراعية التي تعانيها محافظة واسط.

من جهته، أكد مسؤول فريق الإعمار الأميركي كيفن بات أن المؤتمر حقق نجاحا ملفتا وأن نتائجه ستنعكس إيجابا على جميع الفلاحين في المحافظة، على حد قوله.

الى ذلك ربط جمال البطيخ ممثل المدينة في البرلمان عن القائمة العراقية نجاح الخلية في عملها بمدى التزام أعضائها وجديتهم في تنفيذ المسؤوليات المنوطة بهم. في السياق ذاته تباينت آراء بعض الأوساط الفلاحية التي حضرت المؤتمر حول تشكيل هذه الخلية، فمنهم من اعتبر المؤتمر خطوة ضرورية لمعالجة المشاكل الزراعية في المحافظة، فيما أن نجاح المؤتمر يعتمد على تطبيق ما توصل إليه من قرارات.

تجدر الإشارة إلى أن العملية الزراعية في البلاد تواجه صعوبات جمة لعل أبرزها شحة المياه في نهري دجلة والفرات.

٢٩١ مليون دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق

بغداد/ قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية الأخيرة تداول أكثر من (١٧٩) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٣١٦) مليون دينار من خلال تنفيذ (١٠٩) عقود.

وذكرت النشرة الصادرة عن السوق ان عدد الاسهم المتداولة في الجلسة لقطاع المصارف بلغت (١٧٨) مليون سهم بقيمة بلغت (٢٩١) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (١٠٢) عقد تداول.

وبلغ عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق (٧٦٠) الف سهم بقيمة بلغت (٢٤) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٧) عقود تداول، وتعد هذه الجلسة العاشرة والخاصة بالتداول الالكتروني والتي شاركت فيها خمس شركات مساهمة من اصل أربع شركات مدرجة في السوق؛ حسب ما جاء بنشرة سوق العراق للاوراق المالية وفي الساق ذاته قررت إدارة السوق تخفيض وحدة تغير السعر في حدها الادنى من خمسين فلسا الى عشرة فلوس لغرض تنشيط عمليات التداول وزيادة سيولة الاسهم على حد قول مصدر مخول، مشيراً الى ان مركز الايداع لايزال يستقبل ايداعات المساهمين عليها . وبذلك اصبح عدد الشركات المدرجة في التداول الالكتروني (١٤) شركة.

ومن المقرر ان يطلق التداول الالكتروني على ثلاث شركات مساهمة اخرى وهي مدينة العاب الكرخ والعراقية لانتاج وتسويق المنتجات الزراعية والفلوجة لانتاج المواد الانشائية في جلسة الاحد القادم وعندها سيكون عدد الشركات القابلة للتداول الكترونيا (١٧) شركة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٥٠٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٢٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٢٥٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٠٠٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٥٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٢٥٠ دينار	كوجة متسوردة	٢٠٠٠ دينار
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار		